

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الحادي والتسعين لمساهمي شركة البنك العربي ش م ع المنعقد في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق 25 آذار لسنة 2021 ميلادية

عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 وأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2020/3/31 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/4/9 بموجب أمر الدفاع أعلاه وموافقته على انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية من خلال وسائل الاتصال المرئي والإلكتروني بتاريخ 2021/01/27، عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك العربي ش م ع اجتماعها السنوي الحادي والتسعين في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق 25 آذار 2021 وذلك من خلال وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني، للنظر في الأمور التالية:-

1. قراءة قرارات اجتماع الهيئة العامة العادية التسعين (السابق).
2. التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2020 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.
3. التصويت على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2020، والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2020 والمصادقة عليهما، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 120 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم البالغة ديناراً أردنياً واحداً.
4. موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين السيد خالد صبيح طاهر المصري عضواً في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2022/3/28 على إثر الشاغر الذي نتج عن استقالة السادة مؤسسة عبد الحميد شومان وذلك استناداً لأحكام المادة 150 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 والمادة 28 من النظام الأساسي للبنك.
5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2020.
6. انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2021 وتحديد أتعابهم.



Handwritten signature and stamp in blue ink.

الإجراءات التمهيدية: -

استناداً إلى الإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بموجب أمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 حضر الاجتماع عطوفة الدكتور وائل العرموطي مراقب عام الشركات. كما حضره السيد بشر بكر مندوب السادة ارنست ويونغ - مدققي الحسابات الخارجيين.

ترأس الاجتماع السيد صبيح طاهر المصري/ رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة:

- الدكتور باسم إبراهيم عوض الله / نائب رئيس مجلس الإدارة.
- الدكتور حمزة أحمد جرادات / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- وهبة عبد الله تماري.
- بسام وائل كنعان.
- عباس فاروق زعيتر.
- علاء عارف البطاينة.
- سليمان حافظ المصري.
- أسامة رامز مكداشي.
- خالد صبيح المصري.

وقد اعتذر عن حضور الاجتماع عضو مجلس الإدارة / السيد هشام عطار - ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية وذلك بسبب ارتباطه في اجتماع طارئ.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من الأستاذ باسم الإمام - أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة إعلان النصاب القانوني للاجتماع. قال الأستاذ كاتب الجلسة للمساهمين أنه يسرنا أن نرحب بكم اليوم في الاجتماع السنوي الحادي والتسعين للهيئة العامة العادية للبنك العربي ش م ع والذي يعقد عن بعد نظراً للظروف الراهنة المتعلقة بانتشار فيروس كورونا وذلك باستخدام تقنية البث المباشر لوقائع الاجتماع.

إن عدد المساهمين الحاضرين لهذا الاجتماع بلغ 654 مساهماً وهم يملكون أصالة وإنابة ووكالة 507,956,508 سهم من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأس مال البنك البالغة 640,800,000 سهم أي ما نسبته 79.27%. كما حضر الاجتماع السادة أعضاء مجلس الإدارة باستثناء السيد هشام عطار / ممثل



وزارة مالية المملكة العربية السعودية وإن جميع الأعضاء غير تنفيذيين خمسة منهم مستقلين، وحضر مدقق الحسابات الخارجي السادة ارنست ويونغ. وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة العادية الحادي والتسعين متحققاً. علماً بأنه قد تم الإعلان عن موعد الاجتماع على الموقع الإلكتروني للبنك العربي وعلى موقع دائرة مراقبة الشركات وفي صحيفتين محليتين يوميتين وذلك استناداً إلى الإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بموجب أمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020.

وبناء على ما تقدم أعلن قانونية الجلسة وإن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين. وبعد توفر النصاب القانوني، أدعو سعادة السيد صبيح المصري / رئيس مجلس الإدارة لافتتاح جلسة الاجتماع.

قال السيد صبيح المصري - رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة يسرني أن أرحب بالسادة المساهمين الكرام في اجتماع الهيئة العامة العادي الحادي والتسعين للبنك العربي الذي يعقد هذا اليوم إلكترونياً من خلال وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني.

كما ورحب السيد رئيس الجلسة بعطوفة السيد مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي وبالسادة مندوبي البنك المركزي الأردني السيد فادي الطيان والسيدة فانت الشريف ومندوب مدقي حسابات البنك / ارنست ويونغ السيد بشر بكر الشريك المسؤول، وأدعو عطوفة السيد مراقب عام الشركات للتحدث.

قال عطوفة السيد مراقب عام الشركات "إنه من دواعي سروري حضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي لشركتكم التي نعتز ونفتخر بها كمؤسسة مصرفية أردنية مرموقة والتي تملك سمعة طيبة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وأود أن أشيد بإنجازات البنك ومساهماته الفاعلة في خدمة المجتمع المحلي على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كورونا على بلدنا وعلى العالم أجمع وذلك بفضل إداراتكم الحكيمة.

لن أطيل عليكم وأتمنى أن تكون إنجازات شركتكم وكل الشركات الأردنية في هذا العام والأعوام التي تليه مبشرة بنجاحات وإنجازات نفخر بها، وأن ندخل مئوية الدولة بكل نجاح وتوفيق في ظل حضرة صاحب الجلالة سيدي الملك عبدالله الثاني بين الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.



بشركتكم

وآمل من سعادة السيد صبيح المصري التفضل بالبدء في جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة وفقاً للدعوة الموجهة للسادة المساهمين مكرراً اعتزازي وفخري بكم وبشركتكم. ودمتم في رعاية الله وحفظه وعلى بركة الله".

ثم طلب السيد مراقب عام الشركات البدء في بحث الأمور المدرجة في جدول أعمال الهيئة العامة العادية.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة عطوفة مراقب عام الشركات وقال أنه وقبل الانتقال إلى جدول الأعمال أود أن أشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة على الجهود التي قاموا بها، كما أود أن أشكر السيد المدير العام التنفيذي والإدارة التنفيذية وكافة موظفي البنك في مختلف المناطق على جهودهم وتفانيهم في خدمة مؤسستهم خصوصاً في ظل هذه الظروف والتحديات الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا عبر العالم وأتمنى للجميع دوام التوفيق والنجاح.

وقبل مناقشة بنود جدول الأعمال، قال السيد رئيس مجلس الإدارة أعين الأستاذ باسم علي الإمام/ أمين سر مجلس الإدارة كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

قال الأستاذ كاتب الجلسة أن جدول أعمال الهيئة العامة العادي والحادي والتسعين للبنك يتضمن مواضيع تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة من الأسهم الممثلة في الاجتماع. وقد تم الإعلان عن جدول أعمال الهيئة العامة العادية على الموقع الإلكتروني للبنك وموقع دائرة مراقبة الشركات والإعلان عن توقيت وتاريخ انعقاد الاجتماع في صحيفتين محليتين يوميتين.

ثم انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة لبحث الأمور المدرجة لجدول أعمال الهيئة العامة العادية وفقاً لتسلسل ورودها كما يلي:

البند الأول: قراءة قرارات اجتماع الهيئة العامة العادية التسعين (الاجتماع السابق).

كلف السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الأستاذ باسم الإمام / كاتب الجلسة بقراءة قرارات الجلسة السابقة.



Handwritten signature in blue ink.

قرأ الأستاذ كاتب الجلسة قرارات الهيئة العامة العادية التسعين لمساهمي البنك العربي ش م ع في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 2020/4/28:

- 1- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2019 وخطة عمل الشركة المستقبلية.
- 2- المصادقة على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2019.
- 3- المصادقة على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2019.
- 4- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2019.
- 5- انتخاب السادة إرنست ويونغ كمَدَقِّقَين خارجيين لحسابات البنك عن السنة المالية 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم وتعيين الشريك المسؤول من شركة إرنست ويونغ السيد بشر إبراهيم بكر المجاز تحت الرقم 592.
- 6- الموافقة على قرار مجلس الإدارة المتخذ بتاريخ 2020/1/30 والقاضي بتجديد تعيين السادة إرنست ويونغ لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي ش م ع العاملة في لبنان لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 ولغاية 2022/12/31 استناداً لأحكام المادة (189) المعطوفة على المادة (186) من قانون النقد والتسليف اللبناني.

البند الثاني: التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2020 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.

طلب كاتب الجلسة من السادة المساهمين التصويت على هذا البند.

قال كاتب الجلسة أن نسبة التصويت على البند الثاني من جدول الأعمال قد بلغت 99.982% بالموافقة.

البند الثالث: التصويت على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2020، والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2020 والمصادقة عليهما، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 120 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم البالغة ديناراً أردنياً واحداً.

قال كاتب الجلسة لقد وردت عدة أسئلة واستفسارات من بعض المساهمين سيتم قراءتها والإجابة عليها، سؤال المساهم مشهور خالد نافع ملحق: ما هو مصير أرباح العام 2019 ولماذا لا يتم توزيعها ولو بدل أسهم؟



17/05/2020

سؤال المساهم ماهر إيليا خضر خوري: أود الاستفسار عن مصير أرباح عام 2019 التي لم يتم توزيعها العام الماضي بسبب قرار البنك المركزي الأردني بخصوص الجائحة؟

سؤال المساهم خضر نصري توفيق سعد: يرجى التوضيح ماذا حصل في توزيع أرباح 2019؟

سؤال المساهم باسم محمد فيصل أمين التميمي: ما هو مصير أرباح العام 2019 البالغة 30% والتي لم يتم توزيعها على المساهمين بسبب تعليمات البنك المركزي الأردني في حينه؟ هل يمكن أن يتم توزيعها مستقبلاً نقداً أو كأسهم مجانية؟

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة أنه وكما يعلم المساهمون الكرام لقد كانت توصية مجلس إدارة البنك العربي في بداية العام 2020 بتوزيع أرباح بنسبة 30% من رأس المال المدفوع عن العام 2019 وذلك قبل جائحة كورونا، ولكن وبناءً على الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العالمي والمحلي نتيجة الجائحة فقد أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات تحفظية بإلغاء التوزيعات للعام 2019 وتأجيل النظر فيها مع البيانات المالية للعام 2020، وقد احتفظت جميع البنوك بهذه المبالغ ضمن بنود حقوق المساهمين ولم يتم التصرف بها. وفي بداية العام 2021 أصدر البنك المركزي الأردني تعليماته التي تسمح بتوزيع ما نسبته 12% فقط عن العام 2020 وبالتالي فإن الأرباح التي حققتها مجموعة البنك العربي خلال العام 2020 و 2019 سيتم الاحتفاظ بها ضمن حقوق ملكية البنك العربي، وتعتبر هذه الأرباح المحتفظ بها هي قيمة مضافة للمساهمين وتقوي المركز المالي للبنك. وفيما يتعلق بتوزيع أسهم مجانية فإن توزيع هذه الأسهم لن تزيد من نسبة حصة المساهم في البنك وأنه ومن واقع تجاربنا السابقة فإنها ستؤدي إلى زيادة قاعدة رأس المال وبالتالي إلى زيادة المضاربة على السهم والتأثير على سعره.

قرأ كاتب الجلسة سؤال المساهم أحمد وفيق التلاوي: منذ 2018/4/30 إلى اليوم نزلت قيمة سهم البنك من 8.10 دينار إلى 4 دنانير وقليل، وللأسف لم تزد التوزيعات منذ ذلك التاريخ عن 45 قرش. حيث أن سبب هبوط السهم هو بيع عدد من حملة السهم من الجنسية السعودية والسويسرية واستمرار هبوط السعر مما أدى لتصريف عدة صناديق لأسهمها. نقترح على إدارة البنك استخدام جزء من الأرباح التي تم إقرار توزيعها عن عام 2019 وكانت 192 مليون دينار بشراء أسهم خزينة وذلك لتعويض حملة الأسهم عن التدني الكبير في قيمة استثماراتهم. حيث أن رفع سعر السهم إلى 6 دنانير (سعر الاكتتاب السابق) سيشجع الصناديق الأجنبية والمحلية بالدخول على السوق وتحسين سعره. يا حبذا لو تقوم إدارة البنك



بالتوقيع

بالمتابعة مع البنك المركزي الأردني على أن يكون هناك فارق بتوزيع نسبة الأرباح وحسب سعر السهم
السوقي.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي أنه بالنسبة لانخفاض سعر السهم فإن ذلك يعود لانخفاض معدلات
السيولة على التداول بشكل عام وللظروف الحالية والاقتصادية ولا يعكس أداء البنك. ونوضح أن تسهيل
بعض الصناديق والمحافظ السويسرية لأسهمها يعود معظمها إلى طلب مواطني إحدى الدول العربية نتيجة
للظروف التي تواجهها. وفيما يتعلق بتوزيع الأرباح على المساهمين فإن البنك يخضع لتعليمات البنك
المركزي الأردني بهذا الخصوص. أما بالنسبة لموضوع شراء أسهم الخزينة فإن شراؤها يخضع للتعليمات
ذات العلاقة والتي وضعت شروطاً وقيوداً لشراء أسهم الخزينة والاحتفاظ بها، وبرأينا فإن شراء أسهم الخزينة
لن يعود بفائدة على المساهمين حيث أنه سيؤدي إلى تخفيض قاعدة رأس المال وهو الأمر غير المحبب
في ظل هذه الظروف. أما بخصوص توزيع نسبة الأرباح وربطه بسعر السهم السوقي فإن المتبع في العديد
من دول العالم ومنها المملكة الأردنية الهاشمية هو ربط نسبة توزيع الأرباح بالقيمة الاسمية للسهم، وهناك
بعض الدول تتبع ربط توزيع الأرباح بالربح والدخل السنوي المتحقق، وإن سعر السهم السوقي لا يتخذ
معيّاراً لتوزيع الأرباح وذلك لتذبذب السعر ولكونه يتأثر بعوامل عديدة خارج عن سيطرة الشركة.

قرأ كاتب الجلسة سؤال المساهم مشهور خالد نافع ملحق: ما هو مصير المبلغ الذي تم رصده لمعالجة
الغرامة التي كانت محور الخلاف في المحاكم الأمريكية وقد تم إخلاء طرف البنك من أي عقوبات وعليه
فقد أصبح المبلغ المرصود حراً طليقاً هل سيوزع على المساهمين.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي أريد أن أوضح أنه لم تكن هناك غرامة وإن الدعوى التي كانت مقامة
لدى المحاكم الأمريكية منذ العام 2004 هي دعوى مدنية وقد تم إعادة جزء من المبلغ المرصود لقاءها
ضمن البيانات المالية لسنة 2018 حيث تم توزيع أرباح بما نسبته 45% لكل سهم في العام 2019.

قرأ كاتب الجلسة أسئلة المساهم سليمان بسام أبو عمره: في الوقت الذي نشتم عالياً جهود البنك ومساهمته
السخية في صندوق همة وطن لكن المساهم أصبح أكبر المتضررين من أزمة كورونا لعدم توزيع الأرباح
في عام 2019 وتقليص توزيع أرباح 2020، بات شراء أسهم خزينة أو توزيع أسهم مجانية أو الإدراج
المزدوج لأسهم البنك مع سوق دبي أو السوق السعودي أمر ضروري للمحافظة على سعر السهم قبل فوات
الأوان لما في ذلك من أثر إيجابي على الثقة بهذا الصرح الاقتصادي.



7/12

السؤال الأول: هل تم تخفيض مخصصات المكافآت والامتيازات المخصصة لمجلس إدارة البنك أسوة بالمساهمين للوقوف مع الوضع الراهن؟ أم أصبح المساهم الحلقة الأضعف؟

السؤال الثاني: لما لم تتخذوا أي إجراء لدعم سعر السهم بالسوق إلى الآن وماذا تنتظرون؟

السؤال الثالث: لماذا تلتزمون بنسبة التوزيع المحددة من البنك المركزي الأردني مع أن كل بنك له ظروف مختلفة ولم تلتزمون بتأجيل الأقساط بدون فوائد وعمولات في بداية الجائحة؟

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة أن مكافآت السادة أعضاء مجلس إدارة البنك العربي بحد ذاتها هي ليست مرتفعة مقارنة مع البنوك في المنطقة، وإن السادة أعضاء مجلس الإدارة وكما قدم البنك جراً جائحة كورونا قد قاموا في العام 2020 بالتبرع إلى صندوق همّة وطن.

أما فيما يتعلق بالإدراج المزدوج لأسهم البنك مع سوق دبي أو السوق السعودي فقد سبق وأن حاول البنك القيام بإدراج أسهمه في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وقد تم السير في هذه الإجراءات وتم تعليقها من قبل الجهات الرقابية، ومن الممكن دراسة هذا الخيار إذا ما كان مجدياً في ظل الظروف الحالية علماً بأن جدواه ليس واضحاً حسب تجارب الشركات الأخرى في المنطقة. أما بالنسبة لسعر السهم فإن انخفاضه يعود لانخفاض معدلات السيولة على التداول بشكل عام وللظروف الحالية والاقتصادية. وفيما يتعلق بشراء أسهم الخزينة وتوزيع أسهم مجانية فقد سبق وأن تمت الإجابة عليهما.

أما بخصوص نسبة توزيع الأرباح وتأجيل الأقساط فإن كافة البنوك ملزمون بتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني ومنها التعليمات المتعلقة بتوزيع الأرباح وذلك استناداً للمادة 65 من قانون البنوك والتي تنص على أنه: على الرغم من أحكام أي تشريع آخر لا يجوز للهيئة العامة لمساهمي البنك أن تقرر توزيع أي أرباح على المساهمين تزيد على ما وافق عليه البنك المركزي. وفيما يتعلق بتأجيل أقساط المقترضين فإن البنك ملتزم بتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص منذ بداية الجائحة حيث يتم تأجيل الأقساط للعملاء دون فرض فوائد وعمولات تأخير عليهم.

قرأ كاتب الجلسة أسئلة المساهم إيهاب محمد عبد الفتاح نصر:

السؤال الأول: ما هي مستويات الأرباح المتوقعة لعام 2021 على مستوى المجموعة.



السؤال الثاني: ما هو السبب خلف احتفاظ المجموعة بمخصصات وفوائد معلقة تفوق التسهيلات غير العاملة.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي أنه وفيما يتعلق بالأرباح المتوقعة للعام 2021 فإن الظروف الحالية والتحديات التي يمر بها العالم جراء جائحة كورونا وآثارها على مختلف الأعمال ومنها قطاع البنوك تجعل من الصعوبة بمكان التحدث عن النتائج المتوقعة لمجموعة البنك العربي لعام 2021، ولكننا نتوقع أن تكون النتائج هذا العام أفضل من العام 2020 وخصوصاً في النصف الثاني منه وحسب التطورات التي تنتج عن جائحة كورونا.

أما بالنسبة للمخصصات والفوائد المعلقة فإن البنك يقوم بإدارة حسيطة لمحفظه التسهيلات وأخذ المخصصات الكافية تحوطاً لأي انعكاسات سلبية على البيئة التشغيلية للبنك خلال المرحلة الحالية وبهدف حماية هذه المحفظة، علماً بأن المخصصات المذكورة هي تغطي المرحلة الأولى والثانية والثالثة حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS9). أما فيما يخص الفوائد المعلقة فهي فوائد يتم احتسابها على الديون غير العاملة ولا تدخل ضمن قائمة الدخل وإنما تعلق حتى تتم معالجة هذه الحسابات حسب الإجراءات المتبعة.

قرأ كاتب الجلسة أسئلة المساهم شكري حمدي شاكر الغلاييني:

السؤال الأول: حسبما فهمنا أنه وللجنة الثانية ستكون الأرباح محددة من قبل السلطات الأردنية بنسبة 12% بسبب جائحة كورونا، هل هناك خطة لتعويضنا عن تلك الخسارة عندما تسمح السلطات بذلك؟

السؤال الثاني: حيث أن معظم الأسهم العالمية تحقق ارتفاعاً بينما ينخفض سهم البنك إلى مستوى أقل وقد فقد أكثر من 80% من قيمته حتى بعد تسوية جميع الدعاوى القضائية، فما هي خطة البنك لاستعادة قيمة السهم لجذب المستثمرين بما يحقق عائداً مجدياً للمساهمين.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي أنه وفيما يتعلق بتحديد نسبة توزيع الأرباح فقد قام البنك بالاحتفاظ بأرباح العامين 2019 و2020 والتي تزيد عن الأرباح الموزعة للمساهمين بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني ضمن حقوق الملكية للمساهمين، مما يدعم ويقوي من مركز البنك المالي ويساعده على تخطي أية عقبات ناتجة عن صعوبة البيئة التشغيلية خلال جائحة كورونا ويمكنه من تحقيق استراتيجية



النمو المستدام وعائدات جيدة للمساهمين في المستقبل. ونأمل أن تنتهي الآثار السلبية لجائحة كورونا بأسرع وقت ممكن لتعود نسب توزيع الأرباح على المساهمين بنسب أعلى.

أما بخصوص سعر سهم البنك العربي فقد تأثر وكغيره من أسهم البنوك بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008 والتي أثرت على أسعار أسهم البنوك على مستوى العالم، كما وتأثر بما لحق من أحداث الربيع العربي والأوضاع الاقتصادية المرافقة لها في منطقتنا، وإن البنك يتعامل الآن مع آثار جائحة كورونا من خلال مركزه المالي القوي والسيولة المرتفعة ورصد المخصصات الكافية لمواجهة أي عقبات لهذه الجائحة، كما يقوم البنك بشكل مستمر بإعداد خطط واستراتيجيات على المستوى المتوسط وطويل الأجل لتحقيق نمو مستدام وعائد جيد للمساهمين والذي من المفترض أن ينعكس على تحسن سعر السهم وجذب المستثمرين. مع العلم بأن سعر السهم يتأثر بعدة عوامل ويعتمد على حجم السيولة النقدية في السوق، ونأمل بتحسن الأوضاع الحالية والاقتصادية في المنطقة مما سيكون لها أثر إيجابي على قدرة البنك على توزيع نسب أرباح أعلى على المساهمين

قرأ كاتب الجلسة أسئلة المساهمة دنيا وحيد بدرخان:

هل ممكن القيام بمشروعات تعليمية وعقارية وغذائية في مصر للمكاسب التي حققتها بعض البنوك في القيام بهذه المشاريع؟

هل القيام بعمل مشاريع سياحية للبنك العربي في مصر ممكن لنحذو حذو بعض البنوك؟

هل ممكن إرسال لجنة دائمة من عمان وتعيين موظفين من عمان في مصر مع الإدارة الحالية لأن البنك من أعرق بنوك العالم محتاج لمن هم يخافون على كيانه أكثر من أنفسهم.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي قائلاً إن البنك لا يقوم بعمل مشاريع تعليمية أو عقارية أو غذائية أو سياحية وإنما يقوم بتمويل مشاريع في قطاعات أعمال مختلفة ذات جدوى، أما بالنسبة لإرسال لجان وتعيين موظفين من عمان في مصر فتتم زيارة بعض موظفي الإدارة العامة لمختلف المناطق ومن ضمنها منطقة مصر للقيام بمهام عمل محددة بالإضافة إلى انتداب بعض الموظفين من الإدارة العامة لمتابعة أعمال هذه المناطق.



ر. ه. ه. ه.

قرأ كاتب الجلسة أسئلة المساهم باسم محمد فيصل أمين التميمي: أشار المدير العام التنفيذي في التقرير السنوي أن البنك قام ببناء مخصصات عامة تحوطاً نتيجة للأوضاع الاقتصادية الراهنة في لبنان؟ هل يمكن أن يتم إيضاح قيمة هذه المخصصات وكيف ومتى يتوقع استخدامها؟

وفيما يخص البنك العربي في لبنان، لا يقبل البنك حالياً فتح حسابات جديدة بالدولار الأمريكي لتحويل الأموال إليه من بنوك محلية لبنانية هل هناك إمكانية للإدارة التنفيذية للبنك العربي بدراسة والموافقة على منح استثناء لمساهمي البنك العربي لفتح حسابات بالدولار الأمريكي وتحويل الأموال العائدة لهم من البنوك المحلية اللبنانية إلى البنك العربي في لبنان؟

أجاب السيد المدير العام التنفيذي إن المنهجية التي وضعناها لعملائنا في لبنان خلال السنوات السابقة والحمد لله كانت منهجية سليمة حيث أنه لا يوجد لدى البنك العربي في لبنان تعرض أو دين للحكومة هناك إلا مبلغ يقارب 10 مليون دولار أمريكي وقد تم أخذ المخصص اللازم لقاءه، ولكن وبسبب الأوضاع الراهنة في لبنان وغير المستقرة وتحوطاً لذلك ارتأينا أخذ مخصصات عامة لمواجهة هذه الأوضاع.

وفيما يتعلق بفتح حسابات جديدة بالدولار الأمريكي لدى البنك العربي في لبنان، بالطبع يرحب ويود البنك استقبال الودائع من العملاء والمساهمين ولكن بسبب التعليمات والأوضاع الحالية في لبنان والتي تفرض الاحتفاظ بهذه الودائع لدى مصرف لبنان المركزي الأمر الذي لا يسمح لنا بالتصرف بها واستثمارها وإخراجها خارج لبنان، لهذا وللأسف لا يستطيع البنك العربي في لبنان حالياً استقبال أموال بالدولار الأمريكي من المصارف الأخرى.

طلب كاتب الجلسة من السادة المساهمين التصويت على هذا البند.

قال كاتب الجلسة أن نسبة التصويت على البند الثالث من جدول الأعمال قد بلغت 99.903% بالموافقة.

البند الرابع: موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين السيد خالد صبيح طاهر المصري كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2022/3/28 على إثر الشاغر الذي نتج عن استقالة السادة مؤسسة عبد الحميد شومان وذلك استناداً لأحكام المادة 150 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 والمادة 28 من النظام الأساسي للبنك.

طلب كاتب الجلسة من السادة المساهمين التصويت على هذا البند.



Handwritten signature in blue ink.

قال كاتب الجلسة أن نسبة التصويت على البند الرابع من جدول الأعمال قد بلغت 99.400% بالموافقة.

البند الخامس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2020.

طلب كاتب الجلسة من السادة المساهمين التصويت على هذا البند.

قال كاتب الجلسة أن نسبة التصويت على البند الخامس من جدول الأعمال قد بلغت 99.985% بالموافقة.

البند السادس: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2020 السادة إرنست ويونغ وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

قال السيد رئيس مجلس الإدارة أن مجلس الإدارة قد أوصى بناء على تنسيب لجنة التدقيق بإعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمدققي حسابات البنك العربي ش.م.ع. للعام 2020.

طلب كاتب الجلسة من السادة المساهمين التصويت على هذا البند.

قال كاتب الجلسة أن نسبة التصويت على البند السادس من جدول الأعمال قد بلغت 99.996% بالموافقة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

قال السيد رئيس الجلسة لقد انتهينا من مناقشة كامل جدول أعمال الهيئة العامة السنوي الحادي والتسعين. وإن مجلس الإدارة يتقدم للمساهمين الكرام بخالص الشكر والتقدير على ولائهم ودعمهم للبنك، وكل عام وأنتم بألف خير متمنين للجميع دوام الصحة والسلامة وحمل الله الأردن وأبنائه والأمة العربية والإنسانية جمعاء. وأعلن انتهاء هذا الاجتماع.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم نفسه.

صبيح المصري
رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة

الدكتور وائل العرموطي
مراقب عام الشركات

باسم الإمام
كاتب الجلسة

